دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الجملة الصغرة المفسرة في القرآن الكريم : دراسة وصفية تطبيقية
المؤلف الرئيسي:	نور، حليمة محمد محمد
مؤلفين آخرين:	مسلم، الوليد حسن علي(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2014
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 159
رقم MD:	621156
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية التربية
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	تفسير القرآن ، المفسرون ، النحو ، إعراب القرآن ، النحاة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/621156

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المقدمــة

الحمد لله الذي جعل كتابه هدىً ورحمةً وبرهاناً للمتدبرين والمتقين من عباده، والصلاة والسلام على من أضاء بأنوار كلامه وهديه مسالك الوصول إلى رضى الحق سبحانه وتعالى، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فالقرآن الكريم هو السر المكنون الذي شغل لباب العقلاء والحكماء وأوقفهم حائرين مدهوشين أمام نظمه المعجز الذي جعل الأفكار تبحث عن غرائب معانيه ودقائقها وسر نظمه وإعجازه، وصدق رب العزة جل في علاه حين وصفه بقوله ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴾ (سورة النساء:١٧٤)، وقال جل شأنه: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ (سورة الشورى:٥٢).

وبما أن الجملة هي الركن الأساسي والمنطلق الأول في أية دراسة لغوية ناجحة ولا سيما أنْ الوحدة اللغوية لا تعطي الدلالة المقصودة إلا من خلال السياق الذي يرشحها لمعنى معين بالتعاضد مع بناء الجملة وتركيبها، فقد شرعت في دراسة موضوع: (الجملة التفسيرية في القرآن الكريم: دراسة نحوية تطبيقية) لقلة الباحثين في هذا الموضوع.

أهمية الموضوع :

يكتسب هذا الموضوع أهميته من الآتي:

أ/ من كونه يدرس جانباً من الدراسات القرآنية ولا سيما فيما يتعلق بنظمه وتركيبه.

ب/ من كونه يعالج قسما من أقسام الجملة التي تمثل الركن الأساسي في أي دراسة لغوية.

ج/ من كونه يدرس الجملة التفسيرية انطلاقاً من القرآن الكريم، واعتماداً على شواهده.

د/ من كونه يوضح اختلاف آراء علماء التفسير والإعراب في موضوع الجملة التفسيرية، ومحلها الإعرابي، وأدوات التفسير

سبب اختيار الموضوع:

رأيت مؤلفات النحو، قديمها وحديثها، فوجدت أن الجملة التفسيرية لم تحظَ باهتمام كبير فوجدت هنالك اختلافا بين العلماء في موضوع الجملة التفسيرية فمنهم من يقول بأن لها محل من الإعراب وأكثر النحاة يرون بأنها ليس لها محل من الإعراب.

أهداف البحث:

(أ) دراسة الجملة التفسيرية اعتماداً على ما في كتاب الله تعالى من شواهد.

(ب) خدمة القرآن الكريم بتوضيح ما يغمض فيه من معانٍ وأظهار ما فيه من فصاحة ووجوه إعجاز.

(ج) المساهمة في دراسة النحو إنطلاقاً من القرآن الكريم، الذي أكتملت فصاحته وبلاغته وبيانه.

منهج البحث :

المنهج المتبع لمعالجة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي التطبيقي، الذي يقوم بدراسة الجملة التفسيرية وما فيها من خلاف بين العلماء وتدعيم ذلك بشواهد من القرآن الكريم، وأخذت منها مجرد نماذج للدراسة والتحليل.

طريقة سير البحث :

فقد استعنت في هذه الدراسة بكتب النحويين، وكتب التفسير، وإعراب القرآن الكريم، فتمكنت الباحثة من جمع مادة وزعت على ثلاثة فصول فكان عنوان الفصل الأول حقيقة الجملة التفسيرية، وقد ضم أربعة مباحث، تناول الأول مفهوم الجملة التفسيرية لغة واصطلاحاً، وأما المبحث الثاني فقد تحدث عن تطور مفهومها في التراث النحوي، وبيّن المبحث الثالث أدوات الربط وأشار المبحث الثالث إلى اختلاف النحاة في محلها الإعرابى.

أمّا الفصل الثاني: فقد كان بعنوان: الجملة التفسيرية التي لا محل لها من الإعراب والمصدرة بـ(أداة) تفسير، وقد ضمّ ثلاثة مباحث: تناول الأول منها: الجملة التفسيرية الفعلية الماضية والمضارعة، في حين تناول الثاني: الجملة التفسيرية الفعلية الأمرية، وكان نصيب الثالث منها هو: الجملة التفسيرية الاسمية والندائية.

وأما الفصل الثالث: فقد عنون بـ (الجملة التفسيرية المشتركة وظيفياً) وقد ضمّ ستة مباحث: تناول الأول منها: الجملة المفسرّة في باب الانتقال. وأما الثالث: فقد تصدى لدراسة الجملة المفسرة في سياق الشرط، واختص الرابع:بـ(جملة الاستئناف البياني)، وأما الخامس: فقد تناولت فيه الجملة المتصدرة بـ(أنّ) المشددة، في حين تضمن السادس: جملاً أخرى تؤدي في عدد من النصوص القرآنية دوراً وظيفياً مشتركاً، وهذه الجمل هي: جملة الحال، وجملة البدل، والجملة الواقعة بعد فعل يرادف فعل القول.

وأخيراً ختم البحث بنتائج بوصفها خلاصة للبحث وثمرته.

التمهيد

مصطلح الجملة الصغري في النحو:

تعد دراسة الجملة العربية – مصطلحاً ونظاماً ووظيفه – من الدراسات التي أثرت الدرس اللغوي واتسمت به، بوصفها المكون الأساسي له، والسبيل إلي تحليل أجزائه، ومما تجدر الإشارة إليه أن دراسة الجملة قد حظيت بعناية المتقديمن من أهل الصنعه النحوية ابتداءً من سيبويه. ومن تلاه علي الرغم من أن دراستهم لها جاءت مبثوثة متفرقة في أبواب النحو المختلفة، فكانت الجملة عبارة عن دراسة المفرادات، وذلك لأن منهجهم كان منهجاً تحليلياً، المقصد منه فهم اللغة بأبعادها المتنوعة. حتى آل الأمر إلي أبن هشام الذي أفرد كلاماً مستقلاً عن الجملة في كتابيه: (مغني اللبيب) و(الإعراب عن قواعد الإعراب).

بيد أن ابن هشام لم يتجاوز في حديثة عن الجملة جمع ما كان متفرقاً في أمهات الكتب النحوية ولعل من من بواكير حديثهم عن الجملة تقسيمها إلي قسمين: جمل لها محل من الإعراب ومجل لا محل لها من الإعراب، ووضعوا لذلك حكماً فمتى ما وقعت الجملة موقع المفرد أو قدرت به أخذت حكمه من الإعراب، فكان لها محل، وإن لم تقع ذلك الموقع فلا محل لها من الإعراب.

من الجمل التي لها محل إعرابي:

أولاً: الجملة الواقعة خبراً.

ثانياً: الجملة الواقعة حالاً.

ثالثاً: الجملة الواقعة مفعولاً به.

رابعاً: الجملة الواقعة مضافاً إليه.

خامساً: الجملة الواقعة بعد فاء أو إذا جواباً لشرط جازم.

سادساً: الجملة التابعة لمفرد.

سابعاً: الجملة التابعة لجملة لها محل.

اضاف ابن هشام جملتين هما:

ثامناً: الجملة المستثناه.

تاسعاً: الجملة المستند إليها.

الجملة التي لا محل لها من الإعراب:

أولاً: الجملة الاستئنافية.

ثانياً: الجملة الابتدائية.

ثالثاً: الجملة الاعتراضية.

رابعاً: الجملة التفسيرية.

خامساً: جملة جواب الشرط.

سادساً: جملة جواب القسم.

سابعاً: جملة صلة الموصول.

ثامناً: الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الاعراب.

ولم يزد الأمر وضوحاً عند الفراء، فلم يرد عنه ذكر للجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ سوى أنها مرفوعة به، وذلك حين أعرب قوله تعالي: (القارعة ما القارعة).[١] فما في موضع رفع بالقارعة الثانية والأولي مرفوعة بجملتها[٢] وأشار المبرد إلي أن المبتدأ قد يقع خبره جملة، ولم يتوسع في ذلك إذ يقول: (فإذا قلت: عبد الله قام، فـ(عبد الله) رفع بالابتداء و (قام) في موقع الخبر، وضميره الذي في (قام) فاعل [٣] ونقف عند نص لابن السراج يصنف فيه جملة خبر المبتدأ علي صنفين فعليه واسمية إذ يقول[٤] والجمل المفيده علي ضربين: إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر.

---

(١) سورة القارعة، ١ – ٢.

(٢) معاني القرآن: الفراء، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠٢م، ج٣، ص ١٨٠.

(٣) المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، عالم الكتب، بيروت، ج٤، ص ١٢٨.

(٤) الأصول، ابن السراج، تحق: عبد الحسين القتلى ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م،ج١،ص٦٤

أما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل فنحو: زيدٌ ضربته وعمرٌ لقيت أخاه) ويتضح من هذا النص أن ابن السراج يعد أول من أطلق مصطلح (الجملة المركبة) على جملة خبر المبتدأ. وبقيت دراسة الجملة المخبربها عن المبتدأ أسيرة حديث النحويين مبثوثة في باب احكام المبتدأ والخبر كما – أشرنا إلي ذلك آنفاً – حتى وصل الدرس النحوي إلي ابن هشام الانصاري الذي يعد بحق أول من أولي الجملة – مصطلحاً وتقسيماً وإعراباً – عناية فاق بها سابقيه في التبويب والتصنيف والمنهج، فإليه يرجع فضل السبق باصطلاحه الجملة الكبرى علي المبتدأ والجملة الصغرى علي خبره. وقد تناقله من بعده غير واحد من العلماء يقول ابن هشام في بيانهما[١]: (الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: "زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائم) والصغرى هي المبنية علي المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين. وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين، نحو: (زيدٌ أبوه غلامه منطلق) فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و(غلامه منطلق) صغرى لا غير؛ لأنها خبر، و(أبوه غلامه منطلق) كبرى و (غلامه منطلق) صغرى باعتبار جملة الكلام. وإذا أردنا الاخبار بالمفرد بدلاً من الجملة في قولنا: (زيدٌ أبوه منطلق) فيكون المعني علي ذلك (غلام أبي زيد منطلق) [٢]. ثم استدرك ابن هشام بعد بيانه لمفهوم مصطلح الجملة الكبرى والصغرى استدراكين الأول: أنّ الجملة الكبرى قد تكون مصدره بفعل ناسخ كما تكون مصدره بالمبتدأ مثل: (ظننتٌ زيداً يقوم أبوه). والثاني إطلاق لفظي (صغرى وكبرى) علي الجملة بصيغة أفعل التفضيل ومجرداً من (أل والاضافة لا يقصد به التفضيل)، إذ قُرر استعمال صيغة التفضيل والمراد به الوصف[٣]. مثل (حُبلي) و(صغرى).

ويتضح من تقسيم ابن هشام بأنه عني بالكبرى أي جملة موسعه أو مركبة تتألف من أكثر من جملة وبالصغرى أي جملة مستقلة بنفسها.

---

(١) مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق صلاح عبد الصبور، مطبعة دار السلام، القاهرة، ط١، ج٢، ٢٠٠٤م، ص ٥١١ – ٥١٢.

(٢) موصل الطلاب إلي قواعد الاعراب، خالد الازهري، تحقيق عبد الكريم حبيب، مطبعة اليمامة، دمشق، ١٩٩٩م، ص ٢٦.

(٣) مغني اللبيب، ج٢، ص ٥١٢.

وقد نال هذا التصنيف حظه من الزيوع والانتشار فتناقله غير واحد من النحاه وشراح المغني[١] ولم يكتفي ابن هشام بهذا التقسيم بل وجدناه يقسم الجملة الكبرى إلي قسمين: جملة كبرى ذات الوجهين وجملة كبرى ذات الوجه الواحد مراعياً في تقسيمه صدر الجملة الكبرى وصدر الجملة الصغرى، فإذا كان صدر الجملة يتفق مع عجزه اسماً أو فعلاً كانت ذات وجه واحد مثل: (زيدٌ أبوه قائم) و(ظننت زيدٌ يقوم أبوه)، فإذا كان صدر الجملة يختلف مع عجزها أسماً أو فعلاً كانت ذات وجهين، مثل: (زيدٌ يقوم أبوه) و(ظننت زيداً أبوه قائم). [٢]

وقد وصف عبد الحميد مصطفي تصنيف ابن هشام للجملة بأنه (قائم علي مراعات الشكل الطولي للجملة أو المبني الصرفي للكلمة، فالجملة التي صدرها اسم اسميه، والتي يتصدرها فعل فعلية).[٣]

(١) حاشية الدسوقي، محمد الدسوقي، مطبعة السلام، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٥م، ج٢، ص ٨١٠.

(٢) مغني اللبيب، ج٢، ص ٥١٤.

(٣) التحليل النحوي عند ابن هشام، عبد الحميد مصطفي، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، العدد الأول، ١٩٩٢م، ص ٤١.